

وأساس تحسن الحياة بكافة نواحيها الاجتماعية والصحية والاقتصادية، إلى جانب دوره في زيادة دخل الفرد الشهري. وهي مشكلة مزمنة ومعقدة لها عدة أسباب تربوية واجتماعية واقتصادية وتاريخية أيضاً، وتعتبر «الأمية» من أخطر التحديات التي تواجه مصر، ما يؤثر على الأمن القومي للبلاد، من أجل التصدي لخطر الأمية على الفرد والمجتمع. إلى جانب عدة برامج أخرى منها برنامج المجلس القومي للطفولة والأمومة لمحو الأمية، حاولت الوصول إلى نتائج إيجابية، خاصة أن الآليات التي تتبعها الهيئة مثل إلزام طلاب الجامعات بمحو أمية المواطنين بمقابل مادي، أو الاشتراط على المعلمين الجدد بمحو أمية عدد من المواطنين لاستكمال إجراءات التعيين، فقد وصل عدد الأميّين في مصر إلى أكثر من 20 مليون نسمة، ما استدعي من الجهاز رصد صعوبات مواجهة الأمية في الدول العربية، وحول فشل العالم العربي في السيطرة على الأمية ومواجهتها ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار المختلفة، أكد جهاز الإحصاء، أن الزيادة السكانية التي يقابلها ضعف الأنظمة التعليمية وعدم تطبيق التعليم الإلزامي في بعض الدول العربية، كما رصدت دراسة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والاعتماد على برامج هشة غير منتظمة وبدون دراسات مسبقة، إلى جانب تدني مستوى المعيشة، قد تكون هناك تشريعات خاصة ببعض الدول العربية مثل مصر لمواجهة خطر انتشار الأمية بين المواطنين، وغياب عامل الإلزام المرتبط بتنفيذ تلك البرامج، يعد من أهم أسباب القصر الذي أنتج مجتمعات أمية. بالمقارنة بميزانيات التسلح وميزانيات الإنفاق على الإعلام، إلى جانب اتجاه جهود التنمية نحو الاقتصاد والمشروعات الهدافلة لتحقيق الربح، وتركز على الاستهلاك أكثر من الإنتاج، بالإضافة للاعتماد على الأساليب القديمة في برامج محو الأمية ساعدت جميعها في انتشار الجهل واللامرئية بالوطن العربي. وأشارت الدراسة أيضاً إلى أن اختلاف مفهوم الأمية بين الدول العربية، جاءت كلها على حساب برامج تطوير التعليم، لم تركز الدراسة التي أعدتها جهاز الإحصاء على أسباب تفشي ظاهرة الأمية في العالم العربي ومصر فقط، إنما طرقت إلى عدة توصيات لمواجهة الأمية في سبيل دعم جهود الدول نحو التقدم والنمو، وتحقيق أهدافها من برامج التنمية المستدامة التي تعود بالنفع على الفرد والمجتمع. أوصى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إلى جانب التصدي لظاهرة التسرب من المدارس، ومساعدة الأسر الفقيرة التي تجبر أطفالها على العمل، في محاولة للسيطرة على ارتفاع معدلات الأمية، ومن ثم العمل على نشر ثقافة تعلم القرائية للوصول لمرحلة أخرى سبقتنا إليها معظم دول العالم وهي "محو الأمية التكنولوجية". كما قدم جهاز الإحصاء في دراسته عدة توصيات أخرى لمواجهة الأمية في مصر، إلى جانب الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي لمواجهة الظاهرة عبر الأجهزة الذكية والإنترنت. كم أوصت الدراسة بزيادة جهود الحكومة للقضاء على ظاهرة تسرب الإناث من مراحل التعليم الأساسية، وتأهيل الأميين من خلال مراكز التأهيل المهني للعمل على توفير فرص عمل كريمة لهم، بالإضافة لضرورة إجراء المزيد من الدراسات والبحوث التي تسهم في علاج وتطوير برامج محو الأمية. وبإعادة النظر لدراسة المقدمة من جهاز الإحصاء بشأن ارتفاع معدلات الأمية بالوطن العربي وخاصة مصر، على مدار أكثر من 70 عاماً في محو الأمية القرائية لدى المواطنين، لذا يجب على جميع مؤسسات الدولة التكاتف والتتوافق على برامج جديدة أو إعادة هيكلة حقيقة، حتى نصل لحلول مرضية في سبيل خلق مجتمع مثقف وواع يستطيع مساندة الدولة في جهودها نحو مستقبل أفضل.